



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 06/02/2023

تاريخ القبول: 2023/06/15

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

آليات تفعيل دعائم المواطنة الرقمية وتحديات ترسيخ القيم المجتمعية في ظل التحولات التكنولوجية الراهنة

Mechanisms for activating the pillars of digital citizenship and the challenges of consolidating societal values in light of the current technological transformations

فوزية صادقي

جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، fouziasadkiabc@gmail.com

الملخص:

أحدثت الثورة التكنولوجية عدة تحولات على المجتمعات وحتمت ضرورة الولوج للأنظمة المرقمة، وجعلت الفرد عنصرا يتفاعل مع بتلك المحتويات على مواقع التواصل الاجتماعي والتي أثرت على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، الثقافية وطالت حتى المعتقدات والثوابت الأصيلة، وزرعت عادات تنافي القيم الوطنية، كما رسّخت أنماط سلوكية واستهلاكية ومعتقدات فكرية غريبة عن المجتمع، وأصبح تأثيرها هاجسا يورق الحكومات والدول في كسب رهان ترسيخ قيم المواطنة. نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الجزائر لتفعيل تجربة المواطن الرقمي وكيف يمكن تجاوز تلك التحديات، في مجال تطبيق المواطنة الرقمية ومحاولة تحديد أثر التحولات التكنولوجية على القيم المجتمعية وما توصلنا إليه هو أولوية توعية الفرد بضرورة الاستخدام السليم للتكنولوجيا حفاظا على قيمه الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الثقافات الدخيلة؛ التحولات التكنولوجية؛ الغزو الثقافي؛ القيم المجتمعية؛ المواطنة الرقمية.

ABSTRACT

The technological revolution brought about several transformations in societies and necessitated the need to access digitized systems, and made the individual an element to interact with those content on social networking sites, which affected various aspects of social and cultural life and affected even the original beliefs and constants, and planted habits that contradict national values, as well as established behavioral and consumer patterns. And intellectual beliefs that are alien to society, and their impact has become an obsession that worries governments and countries in winning the bet of consolidating the values of citizenship

We aim through this research paper to shed light on the challenges that Algeria faces to activate the experience of the digital citizen and how these challenges can be overcome, in the field of applying digital citizenship and trying to determine the impact of technological transformations on societal values national value.

Keywords: extraneous cultures; technological transformations; Cultural invasion; societal values; Digital Citizenship.

1. مقدمة:

تعتبر المواطنة الرقمية من الأهداف التي تسعى الدول لتطبيقها واقعيًا، كنتجربة واعدة تضمن دعائم ترسيخ القيم الاجتماعية والمبادئ الأصلية للمجتمع، أمام التحولات التكنولوجية التي أثرت على قناعات الفرد، ثوابته وقيم المواطنة لديه، هذا الأخير أصبح يتأثر بمحتوى وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مباشر نتيجة لعدة إرهابات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، معلوماتية، باعتبار أن تلك المحتويات موجهة ومدروسة تستهدف تجريد الفرد من قيم المواطنة ليصبح مجالاً لنشر الأفكار الدخيلة والسلبية التي تدعم الانحراف، التطرف، والفوضى ضد أوضاع المجتمع، بل ويتعدى الأمر إلى جعل مساحات إلكترونية عبر المؤثرين على شبكات التواصل الاجتماعي منبرا لزرع الفتنة داخل المجتمع والتحريض على الفوضى ضد النظام الحاكم في بعض الدول، وغيرها من الأهداف المندسة والتي تخدم مصالح أطراف خارجية، كل تلك التحديات تتطلب استحداث طرق جديدة تكيف مع التكنولوجيات الحديثة قصد تطبيق المواطنة الرقمية التي أصبحت حتمية وهران تتطلع له الجزائر في سبيل ترسيخ قيم الفرد ووضع خطط بديلة لتعزيز إستراتيجية وطنية داعمة لقيم المواطنة وثوابت المجتمع، بالتزامن مع استخدام التكنولوجيات الحديثة والاستثمار في إيجابيات وسائل التواصل الاجتماعي، لمواجهة التحديات مما يجعل المواطن عنصرا فاعلا مشاركا في إرساء دعائم المواطنة الرقمية.

2. إشكالية:

تتمحور الإشكالية حول محاولة البحث في دعائم تحقيق المواطنة الرقمية في ظل التحولات الراهنة، الآليات، التحديات، والإستراتيجية الناجعة لذلك، والتطلع لرؤية مستقبلية نحو إرساء دعائم المواطنة الرقمية في ظل المقاربات والتجارب الدولية الناجحة، باعتبار أن التغيرات الحالية تفرض على الحكومات ضرورة إرساء دعائم المواطنة الرقمية بشكل مستعجل، وبما يتوافق مع المتطلبات الحالية التي حتمت ضرورة خوض رهان التحدي الرقمي على كل الأصعدة، خاصة وأن المجتمع أصبح مزيجا من الثقافات نتيجة الانفتاح غير المدروس على مضامين وسائل التواصل الاجتماعي، والتي بدورها خلقت فردا لا يمتلك المناعة النقدية والأخلاقية الكافية لمواجهة تلك الإغراءات التي تمنحنا الوسائط الرقمية، وهذا ما يهدد قيم المواطنة الأصلية، مثال ذلك تأثير الدول العربية بموجات الربيع العربي، والحراك في ريف المغرب، وغيرها من الموجات التي تستهدف قيم المواطنة، والمغالطات المنتشرة حول الطرق العنيفة للتعبير عن الرأي تحت غطاء الحرية المزيفة في بعض الأحيان، في الجانب الآخر من ذلك نجد المجتمعات التي تطبق مبادئ المواطنة الرقمية نجحت في جعل الفرد عنصرا فاعلا يمتلك مساحة من حرية الرأي المستولة عبر مساحات للحوار والتعبير يتمكن من خلالها المواطن من إيصال انشغالاته بالطرق الحضارية، لذلك بات من الضروري الموازنة بين ما تفرضه التكنولوجيات الجديدة من نسق متساعد من الإغراءات ومساحات للتعبير الحر والاستمالة التي تقدمها لكسب تأييد الرأي العام وبين النصوص التشريعية والتعليمات الحكومية الحالية التي تستهدف بث ركائز المواطنة، لذلك لابد من خوض غمار التجربة الرقمية في مجال تطبيق المواطنة الرقمية.

ومن خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الجزائر لدعم المواطنة الرقمية ومقاربة كيفية تجاوز تلك التحديات، ورصد الإمكانيات التي يجب أن توفرها الجزائر للاستفادة من النماذج الدولية الناجحة في مجال المواطنة الرقمية، وكذا تقييم مدى نجحت النماذج الدولية في تحقيق المواطنة الرقمية ومحاولة تحديد أثرت التحولات التكنولوجية على بنية القيم المجتمعية الداعمة للمواطنة.

حيث تتعدد أوجه الاستفادة من التحولات التقنية التي أتاحتها الطفرة التكنولوجية وتداخلت أبعاد تأثيرها على المجالات الحياتية، حيث فرضت نسقا متكاملا لحدود التأثير على شرائح المجتمع، والجزائر بمعية تلك الدول تأثرت بشكل أو بآخر بتلك المظاهر التجديدية داخل التركيبة المجتمعية، ولعل ما صعد حدود التأثير هو مواقع التواصل الاجتماعي التي تحتم الاندماج فيها بسلبياتها وإيجابياتها، وهذا أثر على منظومة القيم داخل المجتمع بشكل متباين وعلى مفهوم المواطنة بشكل خاص، هذه الجدلية المطروحة تستدعي خوض غمار البحث في مظاهر المواطنة الرقمية وآليات تطبيقها لأنه بات من الضروري تكييف طرق ترسيخ القيم المجتمعية مع المتطلبات الرقمية الراهنة وهذا ما صعد الرهان لدى الدول في الكيفية التي من خلالها تتمكن من ترسيخ قيم المواطنة والاستفادة من الرقمنة بشكل إيجابي وتبني طرق عملية كفيلة بإرساء دعائم نموذج المواطن الرقمي.

وبالإطلاع على النماذج الدولية الرائدة في مجال تطبيق المواطنة الرقمية نستلهم عدة بدائل إستراتيجية جوهرية تخدم الجزائر، وتمكن من إرساء دعائم المواطنة الرقمية، ولعل أهم التحديات التي تعيق تجسيد النماذج الناجحة هو غياب البنية التحتية الرقمية في المؤسسات، لأن تحسين المرفق العام والخدمات العمومية يمكن من جعل المواطن يثق في مؤسسات الدولة خاصة وأن الأنظمة الرقمية تمنح ملفات مؤمنة بين قطاعاتها وهذا حتما سيجعل المواطن في أريحية تامة، فبعض الدول اعتمدت طرق الانتخاب الإلكتروني الذي يضمن الأصوات المعبر عنها بشكل سري وشفاف ساهم من إرساء دعائم الحكامة والديمقراطية، وجعل الفرد يختار وبحرية وشفافية من يمثله في المجالس والرئاسة، هذا الإجراء سمح بتفعيل بؤادر المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الدولة من جهة، وتحديد ثقة المواطن بالإدارة من جهة أخرى . لكن أصبح الفرد في الآونة الأخيرة يستخدم التكنولوجيا بشكل سلبى غير سليم كالقرصنة، الابتزاز، إثارة الفوضى فكل تلك الجوانب لن تتأتى إلا من خلال رصد جهاز رقابي مرقم داخل المجتمع يضمن تطبيق أسس المواطنة الرقمية ويتمكن من مجابهة المحتويات السلبية التي تبثها مواقع التواصل الاجتماعي والتي تستهدف طمس قيم المواطنة والثوابت المجتمعية.

ويمكن صياغة التساؤل الرئيسي كالتالي:

- ما هي أهم دعائم تحقيق المواطنة الرقمية في ظل التحولات الراهنة ؟
ويندرج ضمنها التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي التحديات التي تواجهها الجزائر لدعم المواطنة الرقمية؟
- كيف يمكن تجاوز تلك التحديات لمقاربة المواطن الرقمي؟
- ما هي آليات يمكن الاستفادة من النماذج الدولية الناجحة في مجال المواطنة الرقمية؟

- إلى أي مدى نجحت النماذج الدولية في تحقيق المواطنة الرقمية ؟
- كيف أثرت التحولات التكنولوجية على بنية القيم المجتمعية الداعمة للمواطنة؟
- كما نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:
- التركيز على التحديات التي تواجهها الجزائر من أجل تفعيل قيم المواطنة.
- أثر الثقافات الدخيلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع نتيجة الانفتاح غير المدروس على الثقافات الدخيلة.
- تسليط الضوء على الآفاق الواعدة لتفعيل المواطنة الرقمية وضرورة الاستثمار في التحولات التكنولوجية لدعم بنية المجتمع و إرساء دعائم المواطنة الرقمية.
- تقييم مدى نجاح النماذج الدولية في تحقيق المواطنة الرقمية. وموقع الجزائر في مجال اعتماد المواطنة الرقمية.
- وتم استخدام النهج تحليلي من خلال تحليل النماذج الدولية الناجحة في مجال تفعيل مفهوم المواطن الرقمي، ورصد تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تطبيق المواطنة الرقمية ومحاولة مقارنة ما حققته تلك النماذج مع الواقع الجزائري .

3. ضبط مفهوم المواطنة الرقمية.

يمكن اعتبار أنها مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الاستخدام الأمثل والقيام للتكنولوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن، وهي توجيه نحو منافع التقنيات الحديثة وحماية المجتمع من مخاطرها. وتهدف المواطنة الرقمية لإيجاد الطريق الصحيح لتوجيه وحماية المستخدمين لهذه التقنيات، من خلال تشجيع السلوكيات المرغوبة ومحاربة السلوكيات السلبية في التعاملات الرقمية. (الضحوي، 2018، صفحة 12) .

وهي قواعد السلوك المعتمدة في استخدامات التكنولوجيات المتعددة كالتبادل الإلكتروني للمعلومات، شراء وبيع البضائع والسلع عبر الانترنت، وهي أيضا القدرة على المشاركة في المجتمع عبر الوسائط الرقمية لأن المواطن الرقمي هو المتمكن من استخدام التكنولوجيات الرقمية.

كما نعني بالمواطنة الرقمية الاستخدام السليم للتكنولوجيا ونشر الثقافة الرقمية، مع الأخذ بعين الاعتبار سلامة الأفراد من خلال تعليمات وقوانين مع الالتزام بالاستخدام الايجابي لشبكات التواصل الاجتماعي، في المجتمع في التثقيف والتنمية، لأن الحكومات الرقمية تأخذ ضمن أولوياتها الحكامة في مجابهة الفساد والرشوة وبذلك تخلق مجتمعا متكاملا وآمن رقميا (الدرسي، 2020) .

وتعني المشاركة الالكترونية الكاملة في المجتمع مع إتاحة القدرة للجميع للوصول للأدوات والمصادر، وهدف المواطنة الرقمية لنشر الأمن والوعي الرقمي، تعزيز مفاهيم المواطنة الرقمية والتعامل الذكي مع التقنية، وإكساب الأفراد

المهارات اللازمة للاستخدام الأمثل للوسائل التقنية، إكساب مهارات التعامل السليم مع المواقف المروجة للأفكار المتطرفة والضالة، فمن متطلبات المواطنة الرقمية هو نشر الصور الايجابية والقيم المثالية عند الآخرين والالتزام بالسلوكيات الوطنية والاعتزاز بالولاء للوطن والمجتمع.

وتعتبر الأمية الرقمية من بين السلبيات التي تحول دون تجسيد المواطنة الرقمية في المجتمعات رغم ولوجها في عالم التكنولوجيا إلا أن استخدامها يكون بشكل سلبي، فمن الضروري تضمين التكنولوجيا في التعليم، التجارة، في كل القطاعات والمواطنة الرقمية تعني مجموعة الأفكار والمبادئ والسلوكيات التي يتم ممارستها في العالم الافتراضي متعدد التقنيات، ذكاء اصطناعي، حوسبة سحابية وغيرها من البرمجيات جد متطورة. (الدرسي، 2020).

إجرائيا:

يمكن اعتبار أن التقنية أصبحت جزءا هاما لا يُستغنى عنه في حياتنا اليومية، ومن واجبنا كأفراد ومستخدمين للتقنية أن نسعى لتوظيفها في الطرق الصحيحة ووفقا للقواعد الأخلاقية السليمة والمواطنة الرقمية هي المعايير والأعراف المتبعة في السلوك القويم والمسئول تلقاء استخدام التكنولوجيا.

4. آليات تطبيق المواطنة الرقمية:

حدد الباحث " مايك روبل " مدير التكنولوجيا بالمدارس الرسمية " بمأهاتين " تسعة ركائز لعمل المواطنة الرقمية وصناعة فكر رقمي عند الفرد، من خلال تعليمها للطلبة وجعلهم مؤهلين للتعامل مع العالم الرقمي تعتمد على: الوصول الرقمي، التجارة الرقمية، الاتصالات الرقمية، محو الأمية الرقمية، اللياقة الرقمية، القوانين الرقمية، الحقوق والمسؤوليات الرقمية، الصحة والسلامة الرقمية، الأمن الرقمي الذاتي، هذه الدعائم تجعل من الفرد فاعلا في سياق تطبيق المواطنة الرقمية. (بدران، 2020)

1. الوصول الرقمي: Digital Access يعني المشاركة الالكترونية الكاملة في المجتمع، مع إتاحة الفرصة

للجميع قصد الوصول للأدوات والمصادر للاندماج في المجتمع الرقمي، أي أن المواطن يمتلك إمكانية الوصول للتعاملات الرقمية التي لا يجب أن تنحصر عند فئة معينة من الأفراد فقط (تعميم التقنية).

2. التجارة الرقمية: Digital Commerce هي سلامة المستهلك في عملية البيع والشراء إلكترونيا،

ولابد من تعليم وإعداد الأجيال ليتفاعلوا بأساليب سليمة مع الاقتصاد الرقمي .

أي تثقيف المجتمع حول عادات الشراء عبر الانترنت مثلا والتمييز بين المتجر الالكتروني الحقيقي والوهمي، وشرح مخاطر التجارة الالكترونية، كيف يستفيد من التجارة الالكترونية (بدران، 2020).

3. الاتصالات الرقمية: Digital Communication تعني التبادل الالكتروني للمعلومات وما

يجب معرفته لمستخدمي الاتصالات الرقمية هو توظيف تقنيات الاتصالات الرقمية لمشاركة الأفكار مع

الآخرين، التفكير الجيد لما يتم إرساله وكتابته عبر تقنيات الاتصال الرقمي، مراقبة اتصال الأطفال وتواصلهم مع الآخرين باستخدام التقنيات الرقمية.

4. **محو الأمية الرقمية: (المعرفة الرقمية) Digital Literacy** نظرا لدمج مستجدات التكنولوجيا في

كافة المجالات، لابد من تعليم وتدريب الدارسين على استخدام المستجدات بسرعة فائقة وكفاءة عالية، فالمواطنة الرقمية تقوم على تعليم وتثقيف الأفراد، أخذا بعين الاعتبار حاجتهم إلى مستوى عالي جدا من مهارات محو الأمية الرقمية .

باعتبار أن محو الأمية الرقمية من مبادئ المواطنة الرقمية، لأن تعليم الفرد كيف يميز بين المعلومات المظلمة والمعلومات الصحيحة عبر الوسائط الجديدة من دعائم تطبيق المواطنة الرقمية.

5. **اللياقة الرقمية: Digital Etiquette** (اتيكيت الانترنت) أو مبادئ السلوك والتعامل، لأن

مستخدمو التكنولوجيا لا يتعلمون اللياقة الرقمية قبل استخدامها، وغالبا ما يتم فرض بعض اللوائح والقوانين على المستخدمين، لابد من تثقيف كل مستخدم وتدريبه على أن يكون مواطنا رقميا مسئولا في ظل مجتمع جديد. (الأميوني، 2019).

6. **القوانين والتشريعات الرقمية: Digital Law** هي اللوائح والتشريعات وهي جملة الحقوق والقيود التي

تحكم استخدام التكنولوجيا، أي ضرورة توعية المواطن بعواقب الاستخدام السيئ للتكنولوجيا كاستخدامها مثلا في التنمر، الابتزاز، سرقة الحسابات، القرصنة، الاختراقات، تهريب المعلومات، من خلال التوعية القانونية بالمخاطر والعقوبات نبي فردا يستخدم الرقمنة بشكلها المناسب، ويدرك بوجود قانون يحاسب على الأخطاء المرتكبة.

7. **الحقوق والمسؤوليات الرقمية: Digital Right and Responsibilities** هي حماية

الأعمال والحقوق الموجودة مثل الحق في السرية أو حرية التعبير ضمن احترام الآخرين في سياق التقنيات الرقمية الجديدة، خصوصا شبكة الانترنت. فمن حق الفرد أن ينشر رأيه وأفكاره دون المساس بحقوق الآخرين، إضافة إلى وجود واجبات رقمية يجب احترامها.

8. **الصحة والسلامة الرقمية: Digital Heath and Wellness** يقصد بها العناصر الجسدية

والنفسية للجسم والمتعلقة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، طريقة الجلوس أثناء ممارسة الأعمال الرقمية، مدة التعرض للتكنولوجيات في معدلها اليومي، باعتبار أن لها عدة آثار على مستواها الصحي والجسدي.

9. الأمن الرقمي الذاتي: Digital Security أي الأمن والأمان الإلكتروني ويُقصد بها الإجراءات

الوقائية التي يجب أن يتخذها جميع مستخدمي التكنولوجيا لضمان سلامتهم وأمن شبكاتهم لحماية الحاسب في المنزل، فلا بد من استحداث منصات إلكترونية لتعليم الفرد كيف يحمي أعماله الرقمية من التمر، الابتزاز الإلكتروني، الخصوصية، وهذا يتطلب اعتماد ورشات ودورات تدريبية، فمن خلال هذه الركائز التسعة يمكن تدريب الأفراد في المجتمع كيف يطبقون أهداف المواطنة الرقمية، فمن واجب كل فرد ملم بالمواطنة الرقمية أن ينقل الوعي الذي يمتلكه للمجتمع (الأميولي، 2019).

حيث تبنت الجزائر العديد من الطرق ورصدت بذلك إمكانيات ضخمة وأغلقة مالية في مجال تطبيق التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات، وذلك قصد تمكين الجماعات المحلية من رفع كفاءة العنصر البشري من جهة وتقديم أفضل الخدمات العمومية من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المؤسسات العمومية تحقق أهدافها الواضحة حيث يعتبر الجانب التقني إحدى الرهانات الكبرى ومتغير محوري نحو إستراتيجية التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية، انطلاقاً من دعم مشاريع الإدارة الإلكترونية تم اعتماد نظم لإصلاح الخدمة العمومية، وتبني نظام شبكي للانترنت تم ربطه إقليمياً ودولياً وإنجاز مشاريع مشتركة مغاربية ووضع برامج لتكوين المستخدمين الذين يقومون بالخدمات الرقمية (بتوجي، 2019).

5. مقاربات ونماذج دولية رائدة في تطبيق المواطنة الرقمية :

نجحت عدة نماذج دولية في إقرار المواطن الرقمي، وجعل المواطن يستجيب لمتطلبات المواطنة الرقمية

1- تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التحول الرقمي وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي :

أكد خبراء في تقنيات الإلكترونيك والمجال الرقمي أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسير بخطى ثابتة نحو التحول الرقمي، فهي دولة متقدمة في ميدان المعلوماتية، موقعها الجغرافي وحجم الاستثمارات فيها، ووضعت الخطط اللازمة للحاق بركب المعلوماتية المتقدمة، بداية من إنشاء مدينة دبي للانترنت، والتي استقطبت منذ نشأتها في عام 2000 العديد من الشركات العالمية في مجال الرقمية، وتسابقت الشركات الأخرى في ممارسة والتدريب والتأهيل والبرمجيات، كما أنها وفرت البنية التحتية رقمية المناسبة، وشجع مشروع دبي الرقمي على استقطاب الكفاءات العالية والمهارات الإبداعية لتنويع الخدمات وتحسين المستوى المعيشي للفرد، وهذا يدعم شعوره بالانتماء (لقمان، 2019).

ونموذج دولة الإمارات لنضج الحكومة الرقمية هو مرجع موحد للحكومة الإلكترونية/الرقمية في دولة الإمارات يُسترشد به عند العمل على مختلف محاور التحول الرقمي، وهو يقيس القدرة على خلق حكومة ناضجة رقمياً والحفاظ على استدامتها. وقد أطلقت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بهدف تحقيق المؤشر الوطني للخدمات الإلكترونية والذكية، والوصول إلى المركز الأول عالمياً، وقد تألف المشروع من فرعين الأول هو استبيان حول جاهزية الحكومة الرقمية، والثاني إطار عمل لنضج الحكومة الرقمية. ويأخذ النموذج ما يلي في الاعتبار:

- نماذج النضج الرقمي العالمية، نماذج النضج الرقمي الاتحادية والمحلية، ريادة دولة الإمارات في الحكومة الذكية، إضافة إلى إستراتيجيات دولة الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، إستراتيجية دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي، الإستراتيجية الوطنية للابتكار، إستراتيجيات التعاملات الرقمية (بلوك تشين).

ويتوافق نموذج النضج الرقمي في تطبيقه مع جميع الحكومات الإلكترونية المحلية، حيث يتم تصنيفها وفق خمسة مستويات، بداية من مستوى نضج متدني جداً، إلى مستوى نضج مرتفع جداً، والنتائج التي سيتم الوصول إليها هي نتائج إرشادية، يجب على العمل عليها لتحسين مستوى النضج لكل جهة أو حكومة إلكترونية (المتحدة، 2022).

آلية التقييم: يتم تقييم النضج الرقمي للحكومات المحلية من خلال ستة محاور رئيسية تشمل القيادة، والإستراتيجية، والحوكمة، والتقنيات الناشئة، والتكنولوجيا، والتشريعات المنظمة، وتحت كل محور من المحاور الرئيسية تندرج محاور فرعية يشتمل كل منها على بنود التقييم التي تقيس مستوى نضج كل إمارة في هذا المحور بدءاً من مستوى ضعيف جداً وحتى مستوى مرتفع جداً. بعد اكتمال التقييم، تكون هناك معلومات وافية عن الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز التحول نحو حكومة رقمية، حيث يحدد النموذج نقاط التحسين اللازمة لكل حكومة محلية للارتقاء بمستوى الجاهزية الرقمية وفعاليتها في دعم الخدمات الرقمية. (العربية، 2022).

يهدف نموذج الإمارات للنضج الرقمي إلى ريادة دولة الإمارات وتنافسيتها العالمية في مجال الحكومة الرقمية والمساهمة في سعادة المجتمع، كما يهدف إلى تحقيق المستهدفات التالية:

- مؤشر الخدمات الذكية تعزيز ترتيب الدولة في دفع عجلة التحول الرقمي في الدولة.
- تحفيز المنافسة الإيجابية بين الإمارات السبع في مجال التحول الرقمي.
- تعزيز توجه الدولة لتبني تقنيات الجيل الرابع من الثورة الصناعية والمتمثلة في الذكاء الاصطناعي.
- يوفر النموذج آلية دقيقة وواضحة لقياس مستوى تقدم كل إمارة في مسار التحول الرقمي، وينعكس ذلك على قياس مدى تقدم الدولة في مؤشر الخدمات الذكية الصادرة عن الأمم المتحدة.
- يوفر إطلالة على المشهد العام للخدمات العمومية الحكومية، ويساعد على فهم وتحديد الثغرات ومواءمة الخطط بين الجهات ذات الاختصاص المتشابه.

يتيح النموذج إمكانية الجمع بين تحقيق الريادة العالمية في المؤشرات ذات الصلة، وبين تحقيق الأهداف المحلية وفي المقدمة منها إسعاد المجتمع والأفراد (العربية، 2022).

ولكي يتحقق هذا المشروع حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على التركيز على آلية تنفيذ الإستراتيجيات وقياس الأداء ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تم إعدادها خصيصاً لدعم ذوي المهارات اللازمة لتحقيق

الاستثمار التنظيمي وتحسين الخدمة العمومية، والمضي قدماً لتحقيق رؤية آفاق 2030 التي تسعى لتطبيق الإستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي مستقبلاً (الغانم، 2018).

من خلال هذا النموذج تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من جعل الفرد يستخدم التكنولوجيا بشكل سليم، مما يدعم قيم المواطنة لديه، ويستطيع المواطن استخدام أكبر التقنيات العالمية دون الانسلاخ من مقومات الهوية والثوابت، حيث تم الاستثمار في التقنية للترويج بالمقومات الثقافية ورموز الهوية مما يدعم مقومات المواطنة الرقمية.

2- الرقمنة في المملكة العربية السعودية :

تُعد “الرقمنة” محركاً رئيساً في رؤية المملكة العربية السعودية آفاق سنة 2030م ولذلك أطلق برنامج التحول الرقمي بموجب هذه الرؤية، بهدف تحقيق حكومة رقمية، ومجتمع واقتصاد رقمي، وصناعة قائمة على الثورة الصناعية الرابعة (الأولى كانت العصر الميكانيكي والبخار، والثانية الإنتاج الكثيف والكهرباء، والثالثة تقنية المعلومات والإلكترونيات، والرابعة ثورة تجمع الأنظمة السيبرانية والبيولوجية والفيزيائية. (سلطان، 2019).

1.2- على مستوى الخدمات الحكومية:

وتضمنت أهداف وثيقة برنامج التحول الوطني (2020-2030) تطوير الخدمات الحكومية، وتعزيز “رقمنة” العمليات الحكومية، وانتشار استخدامها، ورفع معدلات رضا العملاء، وتقليل التكلفة. وعلى سبيل المثال، جرى تعزيز “إنفاذ وأمن الوثائق العقارية” (في النظام القضائي) بواسطة “رقمنة” الخدمات، وإشراك القطاع الخاص، ولذلك حققت وزارة العدل السعودية 40% زيادة في الإنتاجية، وفي عام 2017، كانت “وحدة الرقمنة” في المملكة قد وقّعت مذكرة تفاهم مع شركة “جنرال إلكتريك”، لدفع التنوع الصناعي الرقمي وتطبيق نماذج الأعمال الرقمية. وفي أبريل عام 2019، اجتمع أكثر من 200 مدير تنفيذي لتقنية المعلومات من الدوائر الحكومية لمناقشة سبل “الرقمنة” وكيفية تكييفها لصالح المجتمع ومعالجة التحديات العائقة. وأطلقت منصة الثقافة الرقمية باسم “فكرة تقنية” لمواجهة التحديات في القطاع الصحي، مما أدى إلى نشوء 15 مشروعاً في مجال “رقمنة” الخدمات الصحية. (سلطان، 2019)

وتتبع وزارة الصحة نهجاً قياسياً لمصلحة المرضى ومقدمي الخدمات على حد سواء، من خلال الاستثمار في تقنيات الصحة الرقمية. فقد أطلقت، على سبيل المثال، مبادرة “موعد” الرقمية المصممة لمنح المستخدمين القدرة على إدارة إجراءات رعاية صحتهم بحجز المواعيد في مراكز الرعاية الصحية وإدارة هذه المواعيد عن بُعد. ويمكن تنزيل تطبيق المبادرة على الهواتف الجوال لإتاحة الخدمة أثناء التنقل، مما خفض عدد زيارات الطبيب بنسبة 50%، وتقليل أوقات الانتظار من أشهر إلى أسابيع، وفي بعض الحالات إلى 5 دقائق. ومن خلال التطبيق الرقمي الآخر “صحي” على الجوال، أمكن تزويد المريض بالمعلومات (سلطان، 2019)

إن الاتجاه المتنامي نحو الرقمنة واستخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال يعد خصيصاً لتلبية متطلبات المواطنين بتكلفة منخفضة وجودة عالية لأن رصد الإمكانيات الهائلة وتسخيرها ينطوي على طائفة من التحديات في مجال التكنولوجيات الحديثة للاتصال و السياسات والمجتمع والتنظيم، ولعل أهم التحديات التي أخذتها التجربة الكورية هو تكييف شركات الاتصالات التقليدية لتتكيف مع التغيرات السريعة في صناعة الاتصالات، وتكييف النماذج التنظيمية لتتلاءم مع الاحتياجات الجديدة للمواطن، وتأهيل الكادر البشري وتعزيز الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يمكن من التحول الرقمي (هولين، 2018، صفحة 154).

تعتبر هذه المقاربة أن الأمن والخصوصية هي مفتاح التحول إلى الرقمنة، باعتبار وجود فرص حقيقية لاستخدام التكنولوجيا في قطاع الاتصالات فحسب إنما تحويل جميع القطاعات العمومية والخاصة. إن التحول الرقمي الذكي يعني استخدام التكنولوجيا لتحسين الوضع المعيشي وفي نفس الوقت إدراك المزالق التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة، لأن استخدام الرقمنة له عدة إيجابيات وله في نفس الوقت آثار جانبية يتعين تخفيفها وإعداد الخطط لها لضمان الخصوصية والأمن بما يضمن بنية تحتية رقمية مناسبة.

-تقديم الخدمات التي تقوم على تحول احتياجات المواطنين .

-تعتبر هذه المقاربة أن المقاومة الثقافية للتغيير تعتبر أحد أهم التحديات في التحول الرقمي مع التركيز على ضرورة دفع عجلة الابتكار لدى الموظفين لكي يكونوا فاعلين في هذا التحول ولكي يكونوا فاعلين في تقديم الخدمات (هولين، 2018).

و نموذج الرقمنة في "دولة أندونيسيا " يسعى لتسريع التنمية وتحسين المستوى المعيشي للفرد من أجل تحقيق قيم المواطنة : يركز هذا النموذج على العملية الرقمية كفعل اتصالي حتمي، ويعتبر النموذج أن الفرد أحد المتغيرات الأساسية للتصحيح وتحسين الخدمات المهمة، والفرد هو من يقيّم مدى نجاح الخدمة الرقمية في تحقيق تطلعاته، وفتح هذا النموذج المجال لإبداء الآراء وتقديم الاقتراحات (هولين، 2018) .

6. دعائم الاستفادة من النماذج الدولية الناجحة في مجال المواطنة الرقمية .

تحدد دعائم الاستفادة من النماذج الدولية الناجحة في هذا المجال من خلال :

أ -التركيز على إتاحة التكنولوجيا وتمكينها للجميع :هذا النموذج تم اختصاره من طرف وزير الاتصالات والمعلوماتية انطلاقاً من السؤال الذي مفاده كيف يمكن تحقيق أقصى قدر من استخدام التكنولوجيا الرقمية لتصبح متاحة لجميع المواطنين.

و ضرورة توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح متاحة للجميع.

ب- دفع عجلة الابتكار: الاستعانة بالتنظيم وإنترنت البيانات، وكل هذا ينطوي على إمكانيات ضخمة من أجل دفع الإبداع والتميز، وهذا حسب رئيسة قسم السياسة العامة للرابطة العالمية للاتصالات حيث تميز التنظيم بالتأخر إلى

حد كبير في أجزاء كبيرة من العالم، ولم يعد صالحاً للغرض، ويتعين أن تتسم لوائح التنظيم بقدر أكبر من المرونة وإن تبقى صالحة للمستقبل .

واختص هذا النموذج بتطوير الانتقال من القانون التقليدي القائم على توفير الاتصالات إلى قانون قائم على تقديم الخدمات مع تطوير الشبكات والبرمجيات (تريدويل، 2018، صفحة 69) .

ج- التحول الرقمي يهم جميع المنظمات العامة ما وراء الطموح، إستراتيجية الإدارة يجب أن يوفر القطاع العام الوسائل المالية والخبرات للمؤسسات العامة لبدء التحول الرقمي. على سبيل المثال سيتم إطلاق دعوة للمشاريع لدعوة المؤسسات العامة لتقديم مشاريع الخدمات الرقمية، هؤلاء يجب أن تكون متسقة مع خصائص الإدارة العامة الرقمية واحترام المبادئ التوجيهية والوقف الاختياري قابلة للتطبيق وتهدف إلى تحسين جودة الخدمات وجعل الوصول إليها ممكناً وسهلاً، ودعم بيئات الابتكار والتعلم .

د- دعم الطرق الفعالة لتحويل طرق العمل في تصميم وتطور الخدمات التي يحتاجها المواطن وهي تجربة أساليب وحلول مبتكرة، إنشاء الابتكار وبيئات التعلم هو مثال ملموس والسماح بالمشاركة بين الهيئات العامة، لأن هذه الأساليب والحلول المبتكرة سوف تخدم احتياجات العامة للمواطنين، من أجل تصميم الإنشاء المشترك للخدمات العامة بشكل أسرع وأبسط وأكثر رقمياً للقيام بذلك، فمن الضروري أن تتأكد الإدارة العامة من تغيير طرقها في فعل الأشياء والتعلم من الأفضل في مختلف المجالات وتبني ثقافة رقمية لتحفز الابتكار في بدائل وطرق تجعل من الفرد يستغل التكنولوجيا بشكل إيجابي.

7. تحديات ترسيخ القيم المجتمعية في ظل التحولات التكنولوجية الراهنة:

لترسيخ القيم المجتمعية يتطلب ذلك تجاوز عدة تحديات فرضتها التحولات التكنولوجية الراهنة، من أجل مساهمتها الجادة في تحريك عجلة التطور التكنولوجي من جهة ومن جهة أخرى خلق فرد مسئول داخل المجتمع، ولعل أهم تلك التحديات :

- دعم الحكومة لصناعة البرمجيات والمحتويات الرقمية، وإقامة نماذج ناجحة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، والتعليم الراقي وجودة الخدمات المقدمة في هذا المجال

- تشجيع العلماء والباحثين والتكنولوجيين على المساهمة في تنمية صناعة البرمجيات والمحتويات الرقمية مع تقديم الدعم الكافي لإنشاء مؤسسات خاصة بهذا المجال في أرض الوطن.

- تشجيع الكبار والصغار على استعمال الحاسوب وذلك بتطوير حواسيب سهلة للاستعمال ورخيصة الثمن،

- خلق مشاريع لنشر ثقافة استعمال الحاسوب، والتشجيع على اكتساب المهارات الأولية للتعامل مع هذه الآلة من خلال الاحتكاك المباشر بها والتعلم بالاكتشاف من خلال التجربة والخطأ دون حاجة إلى معلم، وتطوير محتوى من

البرمجيات والمحتويات الرقمية باللغة المحلية، والتركيز على العنصر البشري وتنمية فئاته المختلفة من خلال الارتقاء بالتعليم وتشجيع التميز.

- **الرهان الحقيقي لإدماج الموارد الرقمية تربويا يكمن في تحقيق التناغم بينها وبين الأساليب التربوية المتبعة عن طريق الإدماج المتأني، والحذر الذي يخضع باستمرار للتقييم والتصحيح والتصويب بعيدا عن نشوة الانبهار، وبعيدا عن السياسات الضيقة التي غالبا ما تحكم هذا المجال.** فإدماج الموارد الرقمية بشكل ناجح لابد أن يركز على إصلاح تدريجي يراعي مجموعة من الاعتبارات، وعلى رأسها تكوين وتحفيز العنصر البشري أولا، ثم إدماج العنصر التقني الافتراضي ثانية (العوي، 2019).

- **الإلتواء للوطن قيمة كبيرة يكمن بالانتساب للوطن،** لكن توجد تحديات اجتماعية تؤثر على المواطنة كالتأثر بالفكر الليبرالي التجديدي العابر للحدود وهذا ما أثر على الكيان المجتمعي.

- تحديات إصلاح المنظومة التعليمية التي هي الأساس في البناء الاجتماعي والتي تنمي قيم المواطنة - **تعزيز عالم رقمي متفتح ومتنوع وموثوق به:** يتم حوكمة الانترنت للتعريف بالقواعد التي تحكم هذه الشبكة كنظام عالمي وتنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال الحفاظ على الانفتاح والتنوع الذي تتسم به الانترنت وفي الوقت نفسه تعزيز الثقة في استخدامها، تم الاعتراف بفائدة المقاربة التي تشمل جهات فاعلة عدة، بما في ذلك الدول والقطاع الخاص والعمومي .

- **الحفاظ على البيئة الرقمية المفتوحة على العالم،** دعم وصول الجميع إلى عالم رقمي متنوع وتعزيز الثقة في استخدام التكنولوجيات الحديثة.

- تعزيز الإنترنت على أساس التوازن بين الحريات العامة والنمو والأمن في العالم الرقمي ويندرج هذا النموذج الذي ترغب فيه الدول في ترويجه في إطار عالمي موحد سيكون قادرا على تجسيد هذه الرؤية وتحقيقها على المستوى الدولي وترتكز على ضمان فعالية حماية الحقوق في اكتساب التقنية للجميع ، تعزيز النظام البيئي الرقمي، تعزيز الأمن والاستقرار الإستراتيجي في العالم الرقمي، تعزيز تأثير الجهات الفاعلة في العالم الرقمي الذي يتسم بالتجديد والتحول السريع والآني في مجال استخدام التكنولوجيا. (الدولية، 2022).

- **تحديد وتوثيق المهام في المجال الرقمي الناشئ وكذلك في التحول:**

يعتمد تحدي التحول الرقمي في المقام الأول على الخبرة المكيفة لتصميم وتطوير وتطوير الخدمات الرقمية، يتطلب اكتساب هذه الخبرة التدريب و تغيير الوظائف الحالية وظهور وظائف جديدة، وظائف في جميع مجالات الإدارة العامة، بما في ذلك الاتصالات الرقمية، حيث أمانة الاتصالات، وقد خططت الحكومة بالفعل لوضع خطة الخلافة في هذا المجال.

- تحديد الصفقات الرقمية الناشئة والمتغيرة سيتمكن من تكييف أساليب الجاذبية وتوظيف وتطوير الخبرات لدعم تحول الإدارة العامة، هذا الإجراء هو نتيجة للتآزر والتشاور بين إستراتيجية إدارة الموارد البشرية (المقبلة) وإستراتيجية الإدارة العامة الرقمية تسريع التحويل.

التقنيات التي من خلالها تحفز وتوجه جهود التحول الرقمي:

- نشر وعرض الخدمة الرقمية للمؤسسات العامة:

على سبيل المثال الخدمة الرقمية الكندية والخدمة الرقمية الحكومية في المملكة المتحدة ، تقدم للمؤسسات العامة التي ترغب في الاستفادة من توفير موارد متخصصة من مجالات متعددة من الخبرة من بين أمور أخرى ، الخبرة القانونية لفرع قانون المعلومات وقانون الملكية الفكرية التابع لوزارة العدل ، وخبرة الاتصالات الرقمية لأمانة الاتصالات الحكومية والخبرة في مجال حماية المعلومات الشخصية ستدعم أمانة الوصول إلى المعلومات وإصلاح المؤسسات الديمقراطية هذا العرض الخاص بالخدمات من أجل توفير الدعم لمشاريع المنظمات العامة سيتم إضافة خبرة أخرى قريباً ، بما في ذلك DevOps والأداء الرقمي والاستضافة والأمن السيبراني.

- تحديد مقياس عددي لقياس تقدم التحول الرقمي:

المقياس هو وسيلة لتوصيل حالة التقدم للمواطنين والشركات وتعبئة الموظفين الموجودين في قلب هذا التحول، يتم نشرها بشفافية كاملة، و يهدف المقياس إلى توضيح ما يلي:
تركز الخدمات العامة بشكل أكبر على المواطنين والشركات، تغير الإدارة العامة ثقافتها وطرق عملها ويتم وضع آليات وأدوات في مكانها لتسريع عملية التحول الرقمي والاندماج في تقنيات الذكاء الاصطناعي.
سيتم إحاطة هذا المقياس ، من بين أشياء أخرى ، بالمؤشرات المستخدمة لتقييم تحقيق الأهداف الأربعة للتوجيه الآتية :
- إدارة عامة شفافة وفعالة" في جدول أعمال (كيبك) الرقمي.

- الأداء المنصوص عليها في التقرير

- إستراتيجية التحسين للاتصالات الرقمية والتواجد على شبكة الإنترنت الحكومية.

- كيفية تعزيز الخبرة في إدارة الأمن:

*كما يمكن إستنتاج العديد من التحديات من خلال الإطلاع على النماذج الدولية الرامية لتفعيل المواطن الرقمي :

- تطوير برنامج معلومات وتدريب لموظفي أمن معلومات الشركات ROSI والوصول إلى المستندات

وموظفي الخصوصية RADPRP.

- تتطلب زيادة استخدام التقنيات الرقمية وظهور تحديات جديدة للأمن السيبراني.

- الاهتمام اللازم بأمن المعلومات وبالتالي أهمية دعم ROSI و RADPRP كأولوية في ممارسة وظائف.

- الغرض من هذا البرنامج التدريبي للمعلومات هو ضمان الفهم الكامل لمساءلة المنظمات وتحكم أفضل في الأدوار والمسؤوليات الكامنة في أدوار **ROSI** و **RADPRP** كما تهدف إلى السماح لهذه لضمان امتثال منظماتهم للمبادئ التوجيهية الحكومية والالتزامات القانونية فيما يتعلق بالمعلومات، لدعم الاعتبار الكافي لمخاوف السلامة في عمليات المنظمة والاقتراح يعنى بالأساليب والأدوات المتاحة لـ **ROSI** و **RADPRP** (الضحوي، 2018).

- تطوير الإطار القانوني لدعم المبادرات الرقمية.

- تقييم الأثر القانوني للمبادرات الرقمية واقتراح حلول مبتكرة لتطوير الإطار القانوني المطبق، ويتطلب تحقيق المبادرات الرقمية إجراء تحليل أولي للجدوى القانونية للإطار القانوني المطبق، في هذا السياق ، فإن مشاركة المحامين في المراحل الأولى من تنفيذ هذه المبادرة تأتي في الوقت المناسب من أجل تحديد وإدارة هذه المسائل القانونية التكنولوجية الجديدة ، وفقاً لإدارة المخاطر القانونية، والتي كثير مستعرضة في الطبيعة والمتكررة. كما أنه يضمن اليقين القانوني والاتساق الأفضل لقواعد القانون وتطبيقها. (الدولية، 2022).

في هذا السياق قامت مديرية قانون تكنولوجيا المعلومات والملكية الفكرية التابعة لوزارة العدل ، من خلال الدوائر القانونية في الإدارات وبمساهمة من مديريات أخرى من وزارة العدل ، وتتعاون مع هذه المبادرات الرقمية لتحديد القضايا القانونية في أقرب وقت ممكن، ومن خلال دمج وتطوير خبراتها في هذا المجال، يمكن لهذا القسم تطوير أوراق المواقف أو التوجيه القانوني ، مثل تقرير التطبيق ، واقتراح تفسيرات قانونية مبتكرة وتعديلات تشريعية متسقة مصممة وفقاً للاحتياجات التكنولوجية.

- تخصيص حاضن الإجراءات لتسهيل مدى تحقيق مقاربة المواطنة الرقمية واقعياً :

على الرغم من أن الخطط والنماذج السابقة تحدد الإجراءات التي يتعين تنفيذها آفاق 2022 وفق المخطط الاستراتيجي الخماسي 2018-2023 ، إلا أن الأفكار ليست متوفرة للتكرار وبالتالي ، تقدم حاضنة الإجراءات طرقاً لاستكشافها ، مستوحاة في بعض الأحيان من إنجازات الإدارات العامة الأخرى ، والتي من المحتمل أن تصبح إجراءات مستقبلية نظراً لأن إستراتيجية الإدارة العامة الرقمية هي في المقام الأول مبادرة جماعية ، ستم دعوة المنظمات العامة إلى مشاركة أولوياتها في العمل حتى تتمكن التكرارات التالية من خطة العمل من دعمها في تحولها.

والهدف من خلال هذه الرؤية إلى دعم مركز الامتياز في العالم الرقمي بما يضمن الجودة . بين كل القطاعات والاستقلالية وهو مسار الإستراتيجية الدولية للرقمنة إنشاء خلايا جديدة للابتكار، كما توفر وحدات الابتكار بنية بسيطة للفرد لاستكشاف حلول مبتكرة ووضع طرق لتجسيد النماذج بالتعاون مع الشركات والباحثين وتحفيز الابتكار لجعله ممارسة شائعة للإدارة ومؤسسات الدولة سواء كانت الابتكار وبيئات التعلم ، طريقة تعاونية مفضلة ، وطرق ، وآليات لتبادل الخبرات ، فإن الدول ستهيئ الظروف المناسبة لتوليد أفكار مبتكرة وضمان تحقيق المواطنة الرقمية بطريقة منهجية (الدولية، 2022).

كما أن المواطن الرقمي بحاجة إلى الاستفادة الكاملة من العالم الرقمي: أتمتة عمليات الروبوتات، والروبوتات التحادثية لدعم العملاء، والذكاء الاصطناعي لتسهيل الوصول إلى الخدمات هي أمثلة على التقنيات المبتكرة التي يمكن أن تكون الاستدانة لتحسين تقديم الخدمات للمواطنين والشركات وهذا يسمح بالاجتماع بين المواطنين وخدمات الدولة ويدل على أن الإدارة العامة أصبحت أكثر مرونة وأقرب من المواطنين وتلتزم بها وتشارك معهم فيخلق هذا الحدث الإبداعي الذي هو جزء من إستراتيجية الإدارة العامة الرقمية، ووضع المواطن في مركز التفصيل وتحسين السياسات والخدمات العامة (باري، 2014، صفحة 165).

8. ملامح تفعيل المواطنة الرقمية في ظل تأثير مواقع التواصل الاجتماعي :

- تتجلى المواطنة الرقمية من خلال عدة مظاهر في المجتمع الرقمي لذلك لابد من توفر جملة من الموصفات لدى المواطن وهي تعتبر في حد ذاتها تحديات، ويمكن تقسيمها إلى تحديات تقنية نظرا لوجود فجوة رقمية بين الدول، تحديات قانونية وتشريعية لمحددات التعامل الرقمي في المجتمع، وتحديات توعوية تتعلق بتنقيف المواطن لاستخدام الرقمنة بشكل سليم.
- إحترام الآخرين في المجتمعات الرقمية .
 - استخدام التكنولوجيا بوعي ومسؤولية.
 - إثراء المحتوى الرقمي بالنشر الهادف وإنتاج معرفي يعود بالمنفعة على أفراد المجتمع.
 - عدم إهدار الوقت أثناء الولوج لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي، وبالتالي يضمن الفرد سلامته من الوقوع في المخاطر الرقمية.
 - تحديات نشر الثقافة الرقمية .

1.8 تأثير الوسائط الرقمية على تغيير البنية الاجتماعية وقيم المواطنة:

يعرف تعّير البنية الاجتماعية بأنه كل تحوّل يحدث في النظم الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة، كما أنه يشير إلى أنواع التطور التي تُحدث تأثيراً في النظام الاجتماعي، مع الاعتراف بأن التغيّر ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية لأنه وسيلة بقائها ونموها باستمرار، ويعدّ التغيّر الاجتماعي جزءاً من التغيّر الحضاري الشامل في المجتمعات البشرية كما يشير إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي أو النظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لقاعدة جديدة تم تطبيقها وسنّها باتفاق ضمني بين أفراد المجتمع لضبط السلوك، وتوقف هنا أمام مصطلح البناء الاجتماعي الذي يتضمن جميع العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد (غلوم، 2020).

- أ- التغير كميزة لطبيعة الإنسان الاجتماعية: من أكبر ما يميز جانب الإنسان الاجتماعي عن جوانبه الأخرى هو تغيره الدائم، فالكائن الإنساني من حيث مكوناته النفسية والبيولوجية ثابت لا يتغير بتغير الزمان والمكان، فلا فرق بين إنسان الماضي وإنسان الحاضر وإنسان المستقبل من هذه الناحية، لكن من حيث مكوناته

الاجتماعية والثقافية يختلف باختلاف الزمان والمكان واختلاف المكتسبات التي حصّلها عبر أطوار نشئته الاجتماعية، وهذا ما جعل الباحثين يطرحون سؤالاً إشكالياً في هذا الصدد، مفاده إذا كان الإنسان تنقسمه أجزاء طبيعية ثابتة وأجزاء مكتسبة متغيرة، فما هي حدود كل من الطبيعي والمكتسب؟ وهل هي حدود قارة أم متداخلة فيما بينها؟ وما هي خصائص كل من الثابت والمتغير؟ وهل هناك معايير للفصل بين التغير المشروع من غير المشروع؟

ب- **التغير الاجتماعي كظاهرة سوسيولوجية:** قد لقي التغير الاجتماعي إقبالاً كبيراً من قبل الباحثين المهتمين بهذا المجال، لما يحدثه من فوارق شاسعة في البنى الفكرية لأجيال المجتمع التي تعد أبناء بيئتها الاجتماعية من الدرجة الأولى، لأن كل إنسان إنما هو ابن بيئته كما أكد ذلك غير واحد من علماء الاجتماع، وكما يقول كارل ماركس: "وجود الإنسان هو الذي يعين فكره، وليس فكره الذي يعين وجوده" فإذا ما طرأ تغيير ما على الواقع العمراني فإنه يتسرب بالضرورة إلى الواقع الذهني، كما أن التغير الذي يحصل في هذا الأخير بدوره ينعكس على المجتمع في حلّة مغايرة، فيحدث زعزعة في مختلف البنيات الاجتماعية التي تتطلب شيئاً من الركون والاستقرار، بل قد يؤدي أحياناً إلى احتدام صراعات متواصلة بين أفراد المجتمع.

2.8 أثر مواقع التواصل الاجتماعي على قيم المواطنة :

ملاحظ التأثير تتضح من خلال :

-تأثر منظومة القيم وأنماط التدين لدى بعض الشرائح الاجتماعية، ويظهر هذا في نقص تماسك الفرد بمنظومة القيم التي تُفسر ما يحدث، وتوجهه نحو أنماط سلوكية جديدة دخيلة عن المجتمع، حدوث فجوة بين الفرد والمجتمع سببها العزلة وتأثير التكنولوجيات الجديدة على الفرد والمجتمع. (خجوع، 2018).

لكن يبقى الإشكال المطروح هنا: أي نوع من التغير هو الأسبق إلى الوجود، هل التغير على المستوى الفكري أم على المستوى العمراني، أيهما يمتلك البادرة في حصول التغير في المجتمع، والحقيقة أن بين هذين المتغيرين تداخل وطيد يصعب معه تحديد أي منهما له البادرة في التغير الاجتماعي، لكن يمكن القول إن التغير الفكري يمكن اعتباره سابقاً للوجود من حيث تعلقه بالفرد باعتباره أحد مكونات المجتمع، كما أن التغير العمراني يمكن إرجاع سبق وجوده إلى المجتمع باعتباره مكوناً من عدة أفراد تجمعهم روابط معينة، بمعنى أن الفرد في الغالب لا يمكنه أن يؤثر على المجتمع إلا إذا تكلف ذلك وكان ذا حظوة سياسية أو اجتماعية لكن المجتمع يؤثر على الفرد بشكل تلقائي وبدون تكلف منه، مما يجعلنا أن نستنتج مسألة مهمة مفادها: كلما تغير الواقع الاجتماعي إلا وتغير معه الواقع الذهني للفرد والجماعة، وكلما تغير الواقع الذهني للجماعة أعقبه تغير الواقع الاجتماعي، لكن ليس كلما تغير الواقع الذهني للفرد تغير معه الواقع الاجتماعي، لأن المجتمع يبقى أقوى (الشريف، 2016) .

1.2.8 تأثير الاستيراد السيئ للثقافات الدخيلة

يعتبر الانفتاح السلبي بحد ذاته خطير نجده في الكثير من الممارسات والسلوكيات الموجودة في مجتمعاتنا العربية، بدعوى التحديث، والحداثة والتنوير، أو بحجة البحث عن التقدم المادي والتكنولوجي والاقتصادي، ولكن نلاحظ أن الانفتاح بلا حدود أثر سلباً على بنية المجتمع العربي (إمام، 2022).

وإذا كان المفروض أن نستورد التقدم فإننا استوردنا التخلف، واستوردنا السلوكيات السلبية من تلك المجتمعات ولم نستورد الأشياء الجيدة، فعلى سبيل المثال بعض الناس حين يستورد بضاعة من بعض الدول فإنه يأتي بالبضاعة الرديئة أو غير الجيدة بداعي الربح، لكنها في الواقع تؤدي إلى الضرر والخسارة.

كذلك في الانفتاح فقد قمنا باستيراد البضاعة الرديئة، حتى الديمقراطية تم استيرادها برداءة، وهناك الكثير من المناهج في العلوم الطبيعية والإنسانية، قمنا باستيراد الرديء منها من دون دراسة وتنسيق بما يتناسب مع الاختلافات الثقافية الجذرية بين المجتمعات، وعندما تم تطبيقها في مجتمعاتنا فشلنا.

فحين مراجعة تجارب الدول المتقدمة، فإننا سوف نستفيد منها، لكي نعرف بماذا يفكرون، ثم نأخذ الجوانب الجيدة من تجاربهم لتغيير واقعنا نحو الأحسن، لكننا للأسف نستورد منهم كل شيء بشكل مطلق ونستنسخ منهم دون تمحيص وتدقيق، وفي حين أنهم عندما يخطئون قد يراجعون عن أخطائهم لكننا نبقي نستورد أخطاءهم، لذلك فإن الانفتاح الذي يحصل اليوم هو انفتاح سلبي بمعنى الكلمة، أي أننا نأخذ حتى الجوانب السلبية منها، مثلاً استيرادنا لأشكال ثقافة الطعام مثل الوجبات السريعة، في حين أنهم أنفسهم يعتبرونه انه طعام ضار بالصحة، كما أن استيراد الطعام هو نوع من الاستهلاك الثقافي الذي يمتزج معه قيم وأنماط سلوكية.

2.2.8 الانفتاح على الثقافات الدخيلة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتحديات تفعيل المواطنة الرقمية:

باعتبار أن قيم المواطنة تأثرت بالثقافات التي تسربت عبر مواقع التواصل الاجتماعي نتيجة الاستخدام السيئ للتكنولوجيا، وعدم تطبيق مبدأ "السلامة والعافية الرقمية" وغياب دور مؤسسات المجتمع المدني التي بإمكانها أن تساهم في تثقيف المجتمع وإرشاده نحو بناء ثقافة رقمية و ترسيخ قيم المواطنة الرقمية.

أ- **الانفتاح المنسلخ من الثوابت:** يحدث هذا النوع من الانفتاح عندما ينسلخ الإنسان عن ثوابته وهويته وأصالته، فيكون ضعيفاً إزاء مواجهة ما يصدره الآخرون له من ثقافات لا تتناسب مع قيمه.

ب- **الانفتاح المنفلت:** وهو لا يكون ضمن قواعد مدروسة ومنظمة وفق درجات معينة من الانفتاح، فلا أهداف لهذا الانفتاح لذلك هو انفتاح منفلت وفوضوي. (إمام، 2022).

ج- **الانفتاح المنهزم نفسياً:** وهو يأتي من خلال الشعور بالهزيمة النفسية نتيجة التخلف، إذ أن مجتمعاتنا تعيش اليوم حالة من الفساد والاستبداد والعنف والتخلف وعدم النظام وشيوع الفوضى، في حين هناك مجتمعات تعيش النظام

والتقدم والاستقرار، مما يؤدي لشعور كثير من الناس بالانحزام النفسي أمام كل ما يأتي من تلك المجتمعات فيقبلها قبولاً مطلقاً، نتيجة الهزيمة النفسية. (إمام، 2022).

د- الانفتاح المنبثق من التبعية العمياء: حيث تغيب ثقافة التفكير المستقل، فيتم الاستسلام للحضارة الغالبة.

هـ- الانفتاح الناتج عن القبول المطلق لثقافة الآخر: وينتج عن اعتقاد الإنسان بأن ثقافته الموجودة الآن هي ثقافة فاشلة ومتخلفة، وهذا ما يؤدي إلى القبول بثقافة الغير مهما كانت، وهذه نظرة خاطئة وليست متوازنة في التعامل مع قضية الانفتاح، وإنما نوع من الانخراط في عملية الانفتاح السلبي بداعي الانبهار بثقافة الآخر وهذا ما يحدث للتركيبة البنوية لمجتمعاتنا العربية.

و- الانفتاح الاستهلاكي: استهلاك ثقافة الآخر وعلمه دون الحصول على ما يغير حياتنا نحو الأفضل.

في حين أن الانفتاح الإنتاجي مثل اليابان التي كان لديها انفتاح نسبي على التقدم الغربي حيث نجحوا في إحداث ثورة صناعية واقتصادية (إمام، 2022).

كما أن الغرب أخذ الكثير من المؤلفات العربية والإسلامية وحولها لصالحه، ومن خلالها انطلقت الثورة الصناعية فأخذوا الجانب الإيجابي ووظفوه لصالحهم، فقد إستوردت الحكومات العربية كل شيء فأصبحت سوقاً لتصريف بضائع الدول الغربية، سواء كانت تجارية أو ثقافية، هم أخذوا من الحضارة الإسلامية فتقدموا، في حين أننا استوردنا سلوكيات رديئة منهم فزاد التخلف.

الانفتاح الاستهلاكي ليس سوى انفتاح سلبي يكرس التبعية، ويستورد القيم الإباحية والمنفلتة، ويربي الفرد والمجتمع على عادات السلوك والطعام والشراب، عبر دعايات إعلانية مكثفة تغسل أفكار الناس لتسويق سلعها بأية صورة كانت، فالانفتاح الاستهلاكي بالإضافة إلى تكريسه لقيم الاستهلاك الأعمى، يكرس سلوكيات ترتكز على الكسل والرخاء والترف وعدم الفاعلية، وهذا كله ينفي الغاية من الانفتاح البناء، وكل هذا لا يتحقق في الانفتاح الاستهلاكي، فهذا النوع من الانفتاح يقود إلى الانحطاط والتفسخ (غانم، 2010، الصفحات 93-107).

ي- الانفتاح الانحرافي: يكشف عن جدوائية الانفتاح وانحراف عن أهدافه المطلوبة حيث تستلب كل ما يرتبط بعقائدها وقيمتها وأخلاقياتها، منتجا الاختلال الثقافي والعقائدي والانفصام عن واقعنا الديني والاجتماعي، لاسيما أننا نختلف عن تلك البلدان اختلافا كبيرا، فنحن أتباع الدين الإسلامي ولدينا قيم وعقائد وأحكام شرعية نسير في ضوئها، النقد لهذا النوع من الانفتاح لا يعني أننا مع الانغلاق كما يطالب البعض، باعتبار أنه يُسقطنا في مستنقع الانحراف القادم إلينا من تلك البلدان، ولكن ما نلاحظه أن بعض السلوكيات السيئة الموجودة في بلادنا، هو عملية انفتاح سيئة، وهذا الأمر يحتاج إلى دراسة وقراءة متفحصة لكي نعرف كيف نبني منهجا صحيحا للانفتاح.

بينما هناك من يرى العكس في ضرورة الانفتاح وترسيخها كثقافة عند الفرد فمثلا دولة الإمارات العربية المتحدة وضعت عنواناً للتسامح والتعايش والانفتاح على الآخر، وقد أعلن رئيس دولة الإمارات عام 2019 هو عام التسامح وتتمتع دولة الإمارات بمجتمع متعدد الثقافات لكنه متماسك، فهي تحتضن مقيمين من جنسيات مختلفة كما تحرص على :

- **تقبل الاختلاف** : الفرد عليه أن يتذكر دوماً أنه لا يعرف كل شيء ولا يدرك السبب الحقيقي وراء سلوك الآخرين، فذلك يبعده عن التفكير السلبي ويجعله أكثر تفهماً وتعاطفاً.

-**التأني في التصرف وردود الأفعال** : قد يحتاج الفرد إلى تحليل السبب الذي يجعله لا يحب شخصاً ما أو لا يتقبل سلوكه فمثلاً، إذا انزعج من تصرف زميل له في العمل، عليه أن يبحث عن أسباب انزعاجه، وأن يفكر فيما إذا كان الأمر يستحق فعلاً الخوض في مشادة كلامية حوله، فذلك قد يساعد في اتخاذ القرار الصائب.

ج-**السعي وراء التنوع** : من المهم جداً السعي للتعرف على أشخاص جدد والاطلاع على تقاليدهم ومعتقداتهم وتجربة أطباقهم. فالانفتاح على التنوع يساعد تدريجياً على تقبل الاختلاف والتعايش مع العديد من أنماط الناس، لذلك يحتاج الفرد، مهما كان عمره، إلى رؤية الأشياء من وجهة نظر الآخرين وإلى احترام آرائهم ومعتقداتهم، فذلك يحدث فعلاً فرقاً كبيراً وتأثيراً إيجابياً في حياته اليومية واستخدام التكنولوجيا فيما يدعم قيم المواطنة وبشكل إيجابي (لاند، 2019) .

ومن عوامل الانفتاح على الثقافات المهيمنة، التراكمات المعرفية التي تخلفها التجارب والاكتشافات البشرية جيلاً بعد جيل، وكذلك التدافع الحضاري بين الأمم والشعوب، إضافة لظاهرة التقليد كما عبر عنها ابن خلدون بقوله: "المغلوب مولع أبداً بالاقتراء بالغالب في شعاره وزيه ونخلته وسائر أحواله وعوائده"، لذلك كان من المهم الإشارة إلى أن التغير الاجتماعي لا يتخذ شكلاً تصاعدياً دائماً كما قد يعتقد البعض، بل يمكنه أن يكون على شكل تنازلي عكسي، لأن المحدد لطبيعة وجهته لا يكمن في ذاته وإنما في ذات العوامل والقوى المؤثرة فيه (مُحَمَّد، 2018، الصفحات 115-136).

خاتمة وإستنتاجات:

وما يمكن استنتاجه أن استحداث الرقمنة كتقنية حديثة من أهم الإستراتيجيات المنتهجة لتحقيق المواطنة، باعتبارها نقلة نوعية تعتمد على تكنولوجيات حديثة وإمكانيات مادية وبشرية متطورة، تتماشى والتحولات والتطورات العالمية السريعة، حيث سرعة تدفق المعلومات وتحسين ظروف المواطن وبيئة الأعمال ، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين المؤسسات ونشاطاتها والدوافع التي أدت لتطبيقها، إما تماشياً مع التطورات السريعة العالمية، أو ظروف فرضتها عوامل داخلية وخارجية، إلا أنها تطبقها يمر بعدة مراحل ويخضع لمتطلبات مالية وإدارية وتقنية وأمنية وبشرية، لتحقيق الأهداف المرجوة، من خلال النتائج المحققة بعد كل المعوقات والتحديات التي تواجه عملية تطبيق الرقمنة

،والتي تحول دون تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وتنعكس هذه الصورة على التجربة الجزائرية على غرار العديد من الدول الأخرى لتطبيق قيم المواطنة عبر مؤسسات الدولة ،من المدرسة إلى الجامعة عبر كل ،ومع التسارع التكنولوجي في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الأمنية وفي مختلف بيئة الأعمال نتم تطبيق تقنيات الرقمنة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة من خلال:

- ضرورة الاستفادة من البرامج والتطبيقات الإلكترونية الرامية لتحقيق المواطنة الرقمية ذات الفعالية العالية.
- الاستفادة من البحوث العلمية لتطبيقها ميدانيا كالمليادين التكنولوجية، النفسية، الاجتماعية، الأمنية للوصول إلى ممارسة المواطنة الرقمية.
- تكييف القرارات مع احتياجات المواطن من خلال مساحات رقمية وثيقة الصلة بالجهات العليا المختصة تتولى مسئولية دراسة متطلبات الفرد ومعالجتها رقميا .
- الاهتمام بالتعليم كأرضية متينة للمحافظة على القيم والمبادئ الوطنية.
- تحديد خصائص الخدمات الرقمية، والبحث في ما وراء مصطلح "الخدمة الرقمية"، والذي لا يزال من الضروري معرفة ما الذي يجعلها خدمة "جيدة" لتكون قادرة على تصورها بشكل مناسب وتقييم ما إذا كانت تلبي التوقعات المواطن.
- التجديد المعلوماتي للاتصال ودعم الاتصال الرقمي الشبكي وركزت الإستراتيجية الاتصالية عبر الوسائط الرقمية.
- زيادة استخدام تقنيات مختلفة لاستهداف الاحتياجات وسلوك المستخدمين ومستخدمي الخدمات رقمية.
- تصميم المواطن والشركات الذين يستخدمون الخدمة الرقمية معرفة من هم والتعرف على خدماتهم الاحتياجات وسلوكياتهم وسياقهم وفهم المستخدم.
- **توصيات**

بناء على ما توصلنا إليه بعد عملية البحث وتمحيص المعلومات فإننا نقترح جملة من التوصيات :

- أولوية دعم المشاريع الرائدة لمنظمات الأعمال الداعمة لتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستكشاف إمكانية إنشاء الأكاديمية الرقمية والذكاء الاصطناعي وحوكمة أمانة الاتصالات.
- نشر منتديات دولية لمشاركة الموظفين ورواد الأعمال في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتحسين بيئة الأعمال الجزائرية و تزويد الإدارة العامة ببيئة رقمية لتسريع العمل الذي يفرضي إلى الابتكار والتعاون.
- زيادة استخدام التقنيات المختلفة لاستهداف احتياجات وسلوكيات مستخدمي الخدمات الرقمية بشكل صحيح وإتاحة الفرصة لإمكانية الوصول للتعاملات الرقمية التي لا يجب أن تنحصر عند فئة معينة من الأفراد فقط (تعميم التقنية).

- تثقيف المجتمع وإعداد الأجيال ليتفاعلوا بأساليب سلمية مع الاقتصاد الرقمي والاهتمام بالتوعية القانونية بالمخاطر والعقوبات نبني فردا يستخدم الرقمنة بشكلها المناسب، ويدرك بوجود قانون يحاسب على الأخطاء المرتكبة.
- ضمان حق الفرد في نشر رأيه وأفكاره في مواقع التواصل الاجتماعي من خلال الحماية القانونية وذلك دون المساس بحقوق الآخرين، مع وجود واجبات رقمية يجب عليه احترامها.
- من واجب كل فرد ملم بالمواطنة الرقمية أن ينقل الوعي الذي يمتلكه للمجتمع و ضرورة تبني آليات تعزيز التغير الإيجابي الرقمي للفرد بشرط عدم تجاوز قيم المواطنة.
- في ضوء تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على القيم المجتمعية وتداعياتها، يمكن الإشارة إلى عدد من الآليات التي تساعد على تعزيز التغير الإيجابي، ويمكن إيجازها فيما يلي:
- إعادة النظر في دور أدوات التنشئة مثل: الأسرة، والمدرسة، والجامعة، لغرس القيم الإيجابية المعبرة عن مقومات المواطنة والانتماء للمجتمع.
- الاهتمام بتنمية الفرد وتوفير أنشطة متنوعة وجعله يتبنى سلوكيات إيجابية ليست بمعزل عن الثوابت والقيم المجتمعية، وجعله فرد قادر على فلترة محتويات مواقع التواصل الاجتماعي وبذلك يحافظ على قيمه الوطنية.
- ضرورة تطوير التعليم من حيث الجودة والتنوعية بما يتلاءم مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل وتنوعية المهن المستحدثة التي يحتاجها المجتمع، وهذا سيبني فردا يدرك الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في جوانب تفيد المجتمع ويتم نشر المسؤولية الاجتماعية لتدارك معايير تطبيق المواطنة الرقمية.
- بناء الشخصية المنتجة وإعادة الاعتبار لقيمة الفرد ضمن منظومة مجتمعية متكاملة.
- وضع ميثاق أخلاقي لوسائل الإعلام والاتصال المختلفة تكون من أولوياته الحفاظ على الهوية وحماية القيم المجتمعية، دون الانسلاخ من الثوابت وبالتالي خلق فرد يدرك معنى التواصل الرقمي.
- تنظيم الندوات العلمية والبرامج التعليمية الهادفة التي توضح التأثير السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية.
- وضع آليات كفيلة لجعل الفرد يجابه إغراءات مواقع التواصل الاجتماعي من خلال إكساب الفرد المناعة الأخلاقية اللازمة ضد تيارات التغريب من خلال تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني (مؤسسات التنشئة الاجتماعية).
- تطوير دعائم الهوية المجتمعية من خلال دراسة الانفتاح على الثقافات الدخيلة بشكل مدروس و الرقابة على المضامين التي تستهدف طمس الهوية الثقافية لدى المواطن ومجابهتها لأن ذلك يؤثر على شعوره بالانتماء.
- وأخيراً، يمكن القول إن النسق الثقافي المجتمعي يتسم بطبيعة تراكمية، وهي خاصية يزداد تأثيرها وفعاليتها كلما كان المجتمع متكاملًا يدعم قيم المواطنة ومقوماتها الأساسية، فمن الأمور المسلم بها في هذا الشأن أن القيم المكونة لهذا النسق لا تظهر فجأة لتختفي بعد فترة دون أن تترك أثراً. قد تختفي شكلاً وقد يتحول مظهرها، وقد يتغير إطارها

العام، إلا أن ذلك يعد تأصيلاً للقيمة وليس طمساً لها لذلك لابد من الاستثمار الأمثل للتقنيات الحديثة للتكنولوجيا في دعم المواطنة.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- إبراهيم إسماعيل عبده مُجَد، التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي: دراسة حالة مصر خلال الفترة من 2011-2018"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 14، ص 49.
- باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مُجَد خيضر بسكرة (الجزائر)، 2014، ص 165.
- عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، الإستراتيجية، الوظائف والمشكلات، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004، ص 126.
- نبيل المالك عكنوش، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية، تصميمها وإنشائها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2010، ص 150، 149.

المقالات المنشورة إلكترونياً:

- أبو بكر سلطان، رقمنة العالم، مجلة القافلة الثقافية تصدر كل شهرين (سبتمبر - أكتوبر 2019) <https://qafilah.com>.
- دعاء أحمد منصور الدرسي، المواطنة الرقمية رؤية 2030، قسم المناهج وطرق التدريس، جامعة الملك سعود، الرياض 2020.
- غلوم طالب، تغير البنية المجتمعية جراء جائحة كورونا، دولة الإمارات، تاريخ نشر المقال 4 يونيو 2020،
- مصطفى حمدي أحمد غانم وآخرون، أثر التغيرات التكنولوجية المعاصرة على التفاعل الاجتماعي للأسرة الريفية في بعض قرى محافظة أسيوط، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، العدد 41، 2010. 10 <http://arab24.news/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1>
- ناصر مُجَد عبيدي الساعي، هناء على مُجَد الضحوي، المواطنة الرقمية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 12. https://kau.edu.sa/Files/12510/Researches/71128_44101.pdf
- هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، نحو عالم من التحول الرقمي الذكي، مجلة أخبار الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018، من الموقع: www.LStelcom.com، تاريخ الإطلاع 2022/08/14، الساعة 22:45.

- نور الدين العوني، الموارد الرقمية بين التجديد والإدماج، جريدة الصباح عدد 30 أغسطس 2019 من الموقع <https://assabah.ma/33613.html>: تاريخ الاطلاع 2022/10/15 على الساعة 11 و 19 دقيقة.

المداخلات:

- الصادق إمام، جدلية الانفتاح ومغالطات التحديث، شبكة النبأ المعلوماتية، الأحد 16 كانون الثاني 2022، من الموقع : <https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/29824> بتاريخ 2022/10/20.

- أحمد الغانم التحول الرقمي الوطني، مؤتمر Future Strategy حول إستراتيجية التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية في الثاني من ديسمبر 2018، (دبي) ، من الموقع

<https://ndu.gov.sa/news/view/future-strategy> ، تاريخ الإطلاع :

2022/10/05 على الساعة 19:26

- لقمان أحمد، مستشار التحول الرقمي، إنجازات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التحول الرقمي في المؤسسات العمومية (الأهمية والانعكاسات)

- عبد المنعم فتیان، التغيير الاجتماعي حقيقة موضوعية أم تغيير مؤسس له 2019/12/15

مواقع الانترنت:

- سامية يتوجي، أطر رقمنة الإدارة العمومية، مشروع الجزائر 2013" من الموقع الإلكتروني : <http://dspace.univ-bouira.dz>. تاريخ الإطلاع 2021/10/11.

- حكومة الإمارات العربية المتحدة، نموذج الإمارات لنضج الحكومة الرقمية، موقع الحكومة الإماراتية : <https://government.ae/ar-AE/about-the-uae/digital-uae/uae-digital-government-maturity-model> ، تاريخ الإطلاع الثلاثاء 14 أكتوبر 2022 على الساعة 13 و 19 دقيقة

- جين تريديويل ، مديرة الممارسة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المنصات والحلول الرقمية، التحول الرقمي الذكي (ما هي الخطوات المقبلة؟) مجلة Ls telekom ، من الموقع :

www.LStelekom.com ، تاريخ الاطلاع 2022/09/12. على الساعة 20 و 45 دقيقة.

- الإستراتيجية الفرنسية الدولية للرقمنة آفاق 2021، تم الاطلاع على الموقع: <https://tn.ambafrance.org> بتاريخ 2022/09/02 على الساعة 19 و 57 دقيقة

- حكومة الإمارات العربية المتحدة، نموذج الإمارات لنضج الحكومة الرقمية، موقع الحكومة الإماراتية : <https://government.ae/ar-AE/about-the-uae/digital-uae/uae-digital-government-maturity-model> ، تاريخ الإطلاع الثلاثاء 13 أكتوبر 2022 على الساعة: 15 و 19 دقيقة.

المحاضرات :

- عباس بدران، العناصر التسعة للمواطنة الرقمية، جامعة دمشق، 2020
 - كليف لاند، ما سبب أهمية الانفتاح ، 04 مارس 2019،
<https://www.clevelandclinicabudhabi.ae/ar/health-byte/pages/why-is-being-open-minded-important.aspx>
 - مصطفى بن خجو، التغيُّر الاجتماعي وصراع الأجيال،
<https://www.aljazeera.net/blogs/2019/11/18>
 - وديعة الأميوني، محاضرة حول المواطنة الرقمية (مفهومها وعناصرها) جامعة بيروت، 2019.
<https://www.aljazeera.net/blogs/2019/12/15/>
- التحول الرقمي الوطني ، مؤتمر **Future Strategy** حول إستراتيجية التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية في الثاني من ديسمبر 2018، (دبي) ، من الموقع
<https://ndu.gov.sa/news/view/future-strategy> ، تاريخ الإطلاع : 10 أكتوبر 2022 على الساعة 23:26.